البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون ثاني 2022

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	41

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.5% خلال ذات الفترة من عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2021 بنسبة 1.4%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.3% خلال عام 2020. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 23.2% مقابل 23.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2021 ما مقداره 18,043.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2021 ما مقداره 39,509.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 30,028.5 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 39,522.3 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2021 ما مقداره 2,118.6 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,283.8 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال العشرة شهور الاولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,508.9 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الاول 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,081.0 مليون دينار ليصل إلى 20,014.7 مليون دينار (62.6% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 794.3 مليون دينار، ليصل إلى 14,892.6 مليون دينار (46.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الاول 2021 ليصل إلى 34,907.3 مليون دينار (109.2% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,407.4 مليون دينار (42.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,523.0 مليون دينار (45.4% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,930.4 مليون دينار (87.4% من GDP مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بنسبة 18.3% لتبلغ 5,997.2 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 24.2% لتبلغ 13,821.6 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 29.2% ليصل إلى 7,824.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال عام 2021 بنسبة 89.9% لتصل إلى 1,899.6 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 131.6% لتصل إلى 627.0 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2020. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2021 بنسبة 1.0% لتصل إلى 2,412.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 14.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 11.0% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر تدفق للداخل بلغ 269.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 398.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,571.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,685.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2021 ما مقداره 18,043.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2021 ما مقداره 39,509.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 30,028.5 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 39,522.3 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع في نهاية عام 2021 عن مستواها المسجل في نهاية عام 2020.

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2021 ما مقداره 2,118.6 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2021 ما مقداره 15,495.7 مليون دينار، مقابل 12,907.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	نهاية كانون الأول	
	2020	**2021**
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 15,919.7	US$ 18,043.2
	11.1%	13.3%
التغطية بالأشهر	8.7	9.5
السيولة المحلية	37,011.9	39,509.2
	5.8%	6.7%
التسهيلات الائتمانية	28,639.1	30,028.5
	5.7%	4.9%
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	25,526.5	26,708.6
	6.4%	4.6%
إجمالي ودائع العملاء	36,789.1	39,522.3
	4.2%	7.4%
ودائع بالدينار	28,233.9	30,684.6
	4.2%	8.7%
ودائع بالعملات الأجنبية	8,555.2	8,837.7
	4.4%	3.3%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,851.1	30,988.2
	2.0%	7.4%
ودائع بالدينار	22,708.6	24,723.7
	2.6%	8.9%
ودائع بالعملات الأجنبية	6,142.5	6,264.5
	-0.3%	2.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

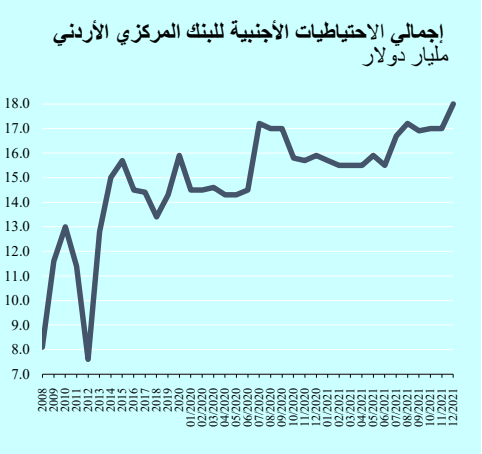

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2021 ما مقداره 18,043.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2021 ما مقداره 39.5 مليار دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام 2021 مع نهاية عام 2020، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية عام 2021 ما مقداره 33.3 مليار دينار، مقابل 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية عام 2021 ما مقداره 6.2 مليار دينار، بالمقارنة مع 5.9 مليار دينار في نهاية عام 2020.

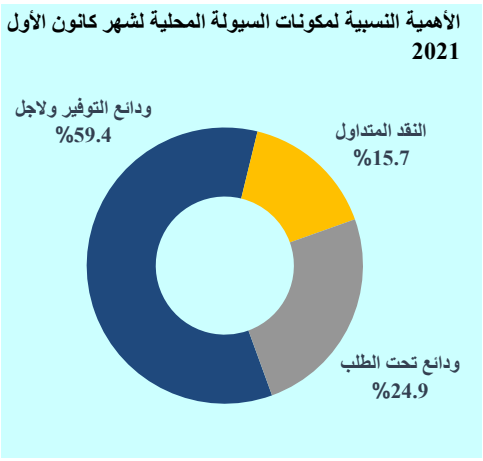

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2021 ما مقداره 31.7 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.4 مليار دينار في نهاية عام 2020.

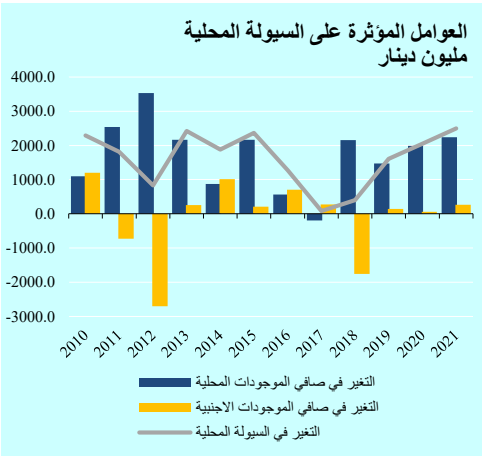

- بلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للجهـاز المصـرفي فـي نهايـة عـام 2021 مـا مقـداره 7.8 مليـار دينـار. وبلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للبنك المركزي في نهاية عام 2021 ما مقداره 12.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

	نهاية كانون الأول	
	2020	2021
الموجودات الأجنبية (صافي)	**7,562.0**	**7,822.5**
البنك المركزي	10,798.6	12,088.0
البنوك المرخصة	-3,236.6	-4,265.5
الموجودات المحلية (صافي)	**29,449.9**	**31,686.7**
البنك المركزي، منها:	-4,297.3	-5,239.4
الديون على القطاع العام (صافي)	1,026.9	1,185.3
أخرى (صافي*)	-5,347.4	-6,447.2
البنوك المرخصة	33,747.2	36,926.1
الديون على القطاع العام (صافي)	11,929.9	13,319.0
الديون على القطاع الخاص	26,238.4	27,535.9
أخرى (صافي)	-4,421.0	-3,928.8
السيولة المحلية (M2)	**37,011.9**	**39,509.2**
النقد المتداول	**5,939.4**	**6,225.4**
الودائع، منها:	**31,072.5**	**33,283.8**
بالعملات الأجنبية	6,219.6	6,328.7

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 - المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج ليصبح 700 مليون دينار.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

	كانون الأول	
	2020	2021
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	2.50
إعادة الخصم	3.50	3.50
اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.25	3.25
نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	2.00
عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	2.50
أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل أسبوع	2.50	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

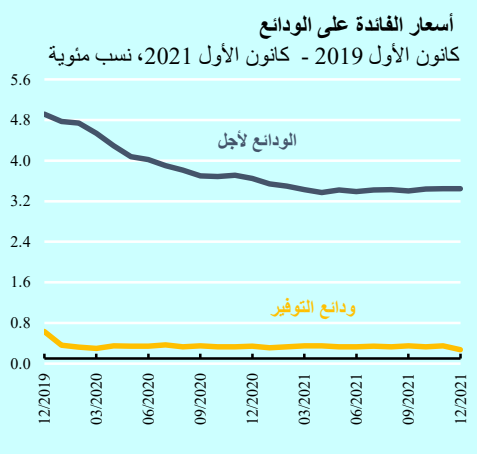

- الودائع لأجل: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 3.45%، لينخفض بذلك بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل نهاية عام 2020.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.27%، ومنخفضاً بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.26%، لينخفض بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

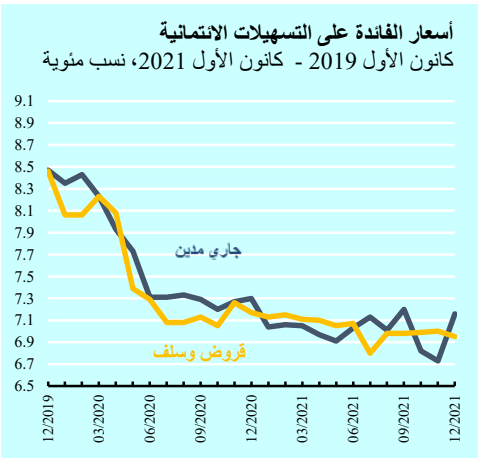

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.16%، لينخفض بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.94%، لينخفض بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

	كانون الأول 2020	كانون الأول 2021	التغير/ نقطة أساس
الودائع			
تحت الطلب	0.27	0.26	-1
توفير	0.34	0.27	-7
لأجل	3.65	3.45	-20
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات وأسناد مخصومة	8.51	7.94	-57
قروض وسلف	7.17	6.95	-22
جاري مدين	7.30	7.16	-14
الإقراض لأفضل العملاء	8.33	8.37	4

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.95%، لينخفض بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 ما نسبته 8.37%، مرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بما مقداره 1,389.4 مليون دينار، أو ما نسبته (4.9%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,556.9 مليون دينار، أو ما نسبته (5.7%) في نهاية عام 2020.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,182.1 مليون دينار (4.6%)، والمؤسسات العامة بمقدار 120.5 مليون دينار (21.3%)، والقطاع الخاص(غير مقيم) بمقدار 75.0 مليون دينار (12.2%)، والحكومة المركزية بمقدار 12.3 مليون دينار (0.7%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 0.5 مليون دينار (0.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 39.5 مليار دينار، مقابل 36.8 مليار دينار في نهاية عام 2020.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 28.2 مليار دينار للودائع بالدينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2020.

بورصة عمان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال عام 2021 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الأول من عام 2021 حوالي 158.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 24.8 مليون دينار (18.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,963.6 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الأول من عام 2021 ما مقداره 118.3 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 5.1 مليون سهم (4.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,538.2 مليون سهم.

---

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

مستوى التصنيف: عام

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 ارتفاعاً قدره 60.9 نقطة (3.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,118.6 نقطة. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 461.4 نقطة (27.8%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 1,546.2 نقطة (72.9%)، والقطاع المالي بمقدار 432.8 نقطة (19.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 179.4 نقطة (15.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

	كانون الأول	
	2020	2021
الرقم القياسي العام	1,657.2	2,118.6
القطاع المالي	2,171.7	2,604.5
قطاع الصناعة	2,119.7	3,665.9
قطاع الخدمات	1,148.0	1,327.4

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الأول من عام 2021 ما مقداره 15.5 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 337.5 مليون دينار (2.2%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,587.9 مليون دينار (20.0%).

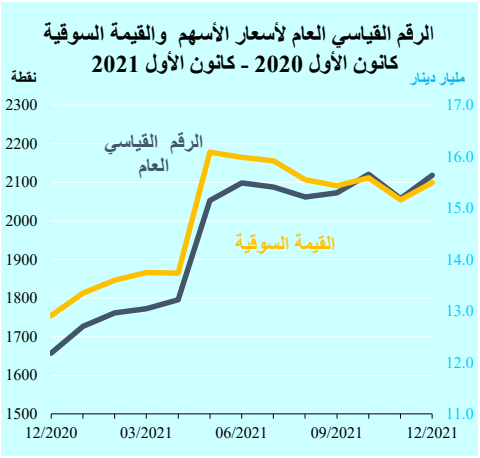

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الأول من عام 2021 تدفقاً سالباً بلغ 28.8 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الأول من عام 2021 ما قيمته 5.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 34.5 مليون دينار. أما خلال عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 60.9 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

	كانون الأول	
	2020	2021
حجم التداول	181.2	158.6
معدل التداول اليومي	7.9	7.2
القيمة السوقية	12,907.8	15,495.7
الأسهم المتداولة (مليون سهم)	168.4	118.3
صافي استثمار غير الأردنيين	-1.8	-28.8
شراء	9.8	5.8
بيع	11.7	34.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2021 نمواً بنسبة 2.7%، وذلك مقابل تراجع نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.2% خلال الربع الثالث من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 3.1% خلال ذات الربع من عام 2020.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 نمواً نسبته 2.1%، مقابل تراجع نسبته 1.5% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2021 بنسبة 1.4%، مقابل ارتفاع نسبته 0.3% خلال عام 2020.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث)، وذلك مقابل 23.9% (21.2% للذكور و33.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 61.9%) و20-24 سنة (46.1%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.5% خلال ذات الفترة من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.2% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقابل تراجع نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من عام 2020). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.4% خلال ذات الفترة من عام 2020. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.1%، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقابل تراجع نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2019-2021، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	-	-
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.2	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2019-2021، %

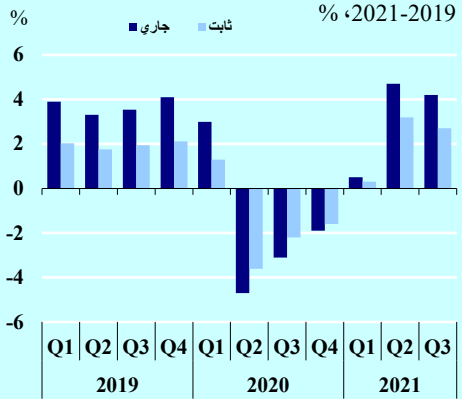

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مدفوعاً، في جانب منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، والعودة التدريجية للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 62.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2020 كانون ثاني - ايلول	2021 كانون ثاني - ايلول	2020 كانون ثاني - ايلول	2021 كانون ثاني - ايلول
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	-1.5	2.1	-1.5	2.1
الزراعة	1.7	3.0	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	-0.1	10.1	0.0	0.2
الصناعات التحويلية	-2.8	2.1	-0.5	0.4
الكهرباء والمياه	-1.4	1.6	0.0	0.0
الإنشاءات	-4.1	3.0	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	-2.2	2.0	-0.2	0.2
المطاعم والفنادق	-8.1	2.0	-0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	-5.0	1.8	-0.4	0.1
خدمات المال والتامين	3.0	4.1	0.2	0.3
العقارات	0.7	1.5	0.1	0.2
خدمات إجتماعية وشخصية	-3.0	0.7	-0.3	0.1
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	1.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-2.6	1.4	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2021 تحسناً في أدائها، أبرزها "المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (52.9%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (6.6%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (14.6%)، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (108.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2019	2020	المؤشـــر	2020	الفترة المتاحة	2021
-1.2	-13.8	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-14.3	كانون الثاني - تشرين الثاني	14.6
-6.3	-19.5	المنتجات الغذائية	-19.6		-10.7
7.1	3.0	منتجات التبغ	2.6		-2.8
3.1	-16.7	منتجات نفطية مكررة	-16.1		102.7
-6.5	-29.8	صنع الملابس	-29.8		-4.5
-9.0	-28.3	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-28.2		-11.7
15.2	13.4	المنتجات الكيميائية	12.6		3.8
5.4	1.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	0.8		6.6
2.9	55.4	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	60.6		22.9
5.5	0.9	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.3		6.4
-35.1	-19.2	**المساحات المرخصة للبناء**	-19.2	كانون الثاني - كانون الأول	52.9
-12.0	-26.2	**حجم التداول في سوق العقار**	-26.2		46.8
13.8	-5.2	**انتاج الفوسفات**	-5.2		14.2
14.5	-76.6	**عدد المغادرين**	-76.6		89.8
1.2	-77.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-77.2		108.7
-16.4	-40.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-40.3		20.4

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2021 بنسبة 1.4%، مقابل ارتفاع نسبته 0.3% خلال عام 2020، وجاء ذلك محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.6% خلال عام 2020.
  - بند الايجارات، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 1.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2% خلال عام 2020.
  - مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.0% خلال عام 2020.

معدل التضخم خلال الأعوام (2014-2021)، %

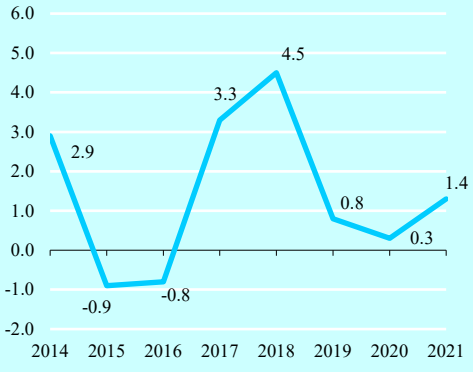

معدل التضخم خلال العامين 2020 - 2021

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2020	2021	2020	2021
جميع المواد	**100.0**	**0.3**	**1.4**	**0.3**	**1.4**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**2.3**	**0.1**	**0.6**	**0.0**
الغذاء	**23.8**	**2.5**	**0.1**	**0.6**	**0.0**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.5	1.9	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	0.6	6.4	0.0	0.3
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	3.0	0.6	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	4.2	0.2	0.2	0.0
الزيوت والدهون	1.7	0.2	6.1	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	4.4	-1.8	0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	5.5	-12.9	0.2	-0.4
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**3.0**	**2.6**	**0.1**	**0.1**
المشروبات الكحولية	**0.0**	5.8	14.7	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	3.0	2.5	0.1	0.1
3) الملابس والأحذية	4.1	-0.9	**-1.2**	**0.0**	**0.0**
الملابس	**3.4**	-1.0	-1.1	0.0	0.0
الأحذية	0.7	-0.5	-1.6	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	23.8	-1.8	**1.6**	**-0.4**	**0.4**
الإيجارات	**17.5**	-0.2	1.5	0.0	0.3
الوقود والإنارة	4.7	-8.5	1.3	-0.4	0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.6	**0.5**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	4.0	2.7	**0.8**	**0.1**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	-2.0	**4.5**	**-0.3**	**0.7**
8) الاتصالات	**2.8**	0.9	**1.3**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	1.0	**0.6**	**0.0**	**0.0**
10) التعليم	**4.3**	1.8	**0.3**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	2.1	**1.4**	**0.0**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	2.2	**0.3**	**0.1**	**0.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.3 نقطة مئوية خلال عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.3 نقطة مئوية خلال عام 2020.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (12.9%)، و"الفواكة والمكسرات" (1.8%)، والملابس (1.1%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.4 نقطة مئوية خلال عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.3 خلال عام 2020.

معدل التضخم الشهري
(كانون أول 2020 - كانون أول 2021)، %

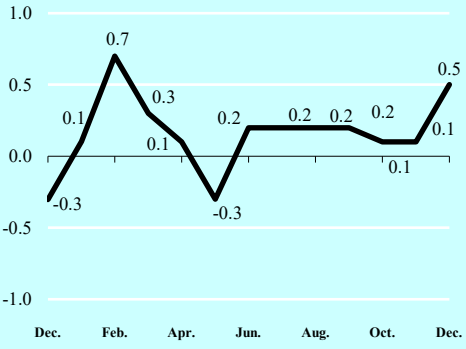

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون أول من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين الثاني 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.5%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار "اللحوم والدواجن" (2.1%)، و"الفواكة والمكسرات" (1.6%) من جهة، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة" (1.7%)، و"المشروبات والمرطبات" (0.2%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

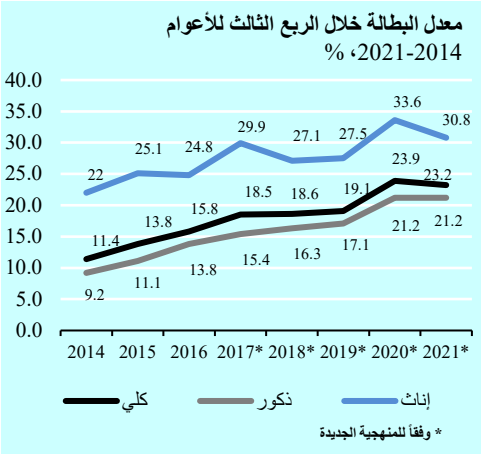

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2021، وذلك مقابل 23.9% (21.2% للذكور و33.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 61.9%) و20-24 سنة (بواقع 46.1%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 27.8% خلال الربع الثالث من عام 2021.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.4% (54.4% للذكور و14.5% للإناث)، بالمقارنة مع 34.4% (53.5% للذكور و14.9% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2020.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.4%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,487.4 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,767.6 مليون دينار (6.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (583.9 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,071.3 مليون دينار (7.1% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,479.8 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,509.0 مليون دينار، ليصل إلى 20,442.7 مليون دينار (63.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,807.1 مليون دينار (43.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 811.8 مليون دينار، ليصل إلى 14,910.1 مليون دينار (46.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,540.5 مليون دينار (45.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2021 بمقدار 2,320.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 35,352.8 مليون دينار (110.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,347.6 مليون دينار (88.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 بمقدار 120.6 مليون دينار، أو ما نسبته 24.9%، لتبلغ 605.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 951.5 مليون دينار، أو ما نسبته 15.0%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 7,303.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 1,079.8 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 128.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الثاني		معدل النمو	كانون الثاني - تشرين الثاني		معدل النمو
	2020	2021	%	2020	2021	%
الإيرادات العامة	**485.0**	**605.6**	**24.9**	**6,351.6**	**7,303.1**	**15.0**
الإيرادات المحلية، منها:	478.6	595.3	24.4	5,639.4	6,719.2	19.1
الإيرادات الضريبية، منها:	369.0	468.6	27.0	4,511.8	5,193.6	15.1
ضريبة المبيعات	305.7	383.6	25.5	3,180.4	3,695.0	16.2
الإيرادات الأخرى	109.0	126.3	15.9	1,121.0	1,519.0	35.5
المنح الخارجية	6.4	10.3	60.9	712.2	583.9	-18.0
إجمالي الإنفاق	**743.7**	**809.1**	**8.8**	**8,119.2**	**8,790.5**	**8.3**
النفقات الجارية	658.6	718.0	9.0	7,557.9	7,926.2	4.9
النفقات الرأسمالية	85.1	91.1	7.1	561.3	864.3	54.0
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-258.7**	**-203.5**	-	**-1,767.6**	**-1,487.3**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-6.2**	**-5.1**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

مستوى التصنيف: عام

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 1,079.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 6,719.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 681.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 398.0 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

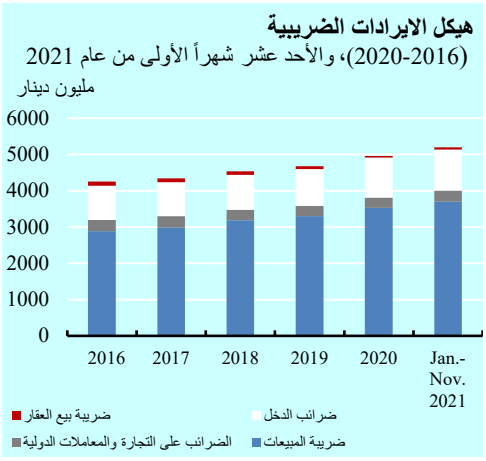

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 681.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 5,193.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 514.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2%، لتبلغ 3,695.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 242.4 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 186.4 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 45.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 40.7 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 86.6 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، لتصل إلى 1,127.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل

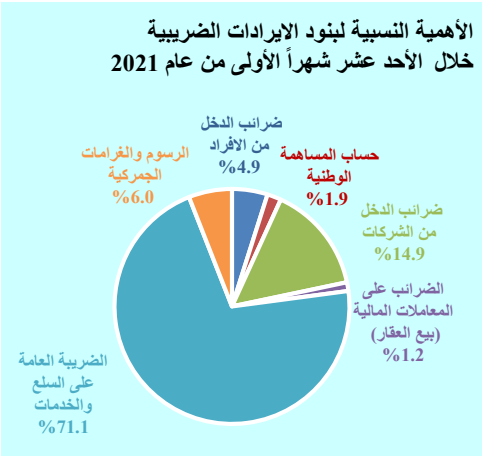

لقانون ضريبة الدخل، بمقدار 34.2 مليون دينار، أو ما نسبته 52.0%، لتصل الى 100.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 13.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتبلغ 254.4 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 38.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 68.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 772.7 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 56.5 مليون دينار، أو ما نسبته 22.3%، لتصل إلى 309.4 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 24.2 مليون دينار، أو ما نسبته 64.0%، لتصل إلى 62.0 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 398.0 مليون دينار، أو ما نسبته 35.5%، لتصل إلى 1,519.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 213.7 مليون دينار لتبلغ 767.3 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 99.3 مليون دينار لتبلغ 310.8 مليون دينار (منها 291.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 190.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020)، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 85.0 مليون دينار لتبلغ 440.9 مليون دينار.

- حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 على مستواها المسجل خلال نفس الفترة من عام 2020، والبالغة 6.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 128.3 مليون دينار، أو ما نسبته 18.0%، لتصل إلى 583.9 مليون دينار، مقابل 712.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2016-2020)، والأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021

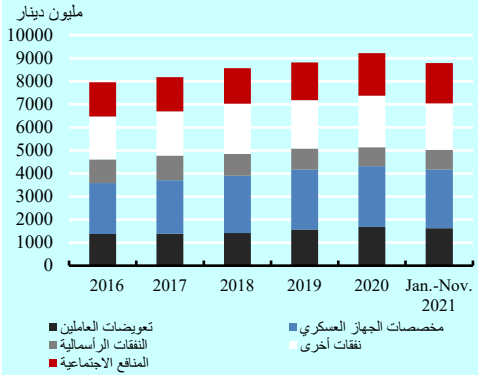

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020، بمقدار 65.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8%، لتبلغ 809.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 671.3 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 8,790.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 54.0%، والنفقات الجارية بنسبة 4.9%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 368.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، لتصل إلى ما مقداره 7,926.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.2% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 10.2 نقطة مئوية، ليصل إلى

84.8% مقابل 74.6% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 137.6 مليون دينار، ليبلغ 1,282.9 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 125.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,629.9 مليون دينار .
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 92.8 مليون دينار، لتصل إلى 2,528.4 مليون دينار.

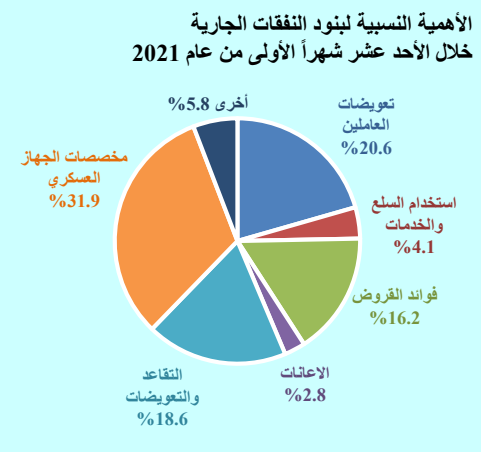

- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 51.1 مليون دينار، ليبلغ 326.8 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 18.2 مليون دينار، لتصل إلى 1,476.3 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 64.6 مليون دينار، ليصل إلى 219.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 303.0 مليون دينار، أو ما نسبته 54.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 864.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

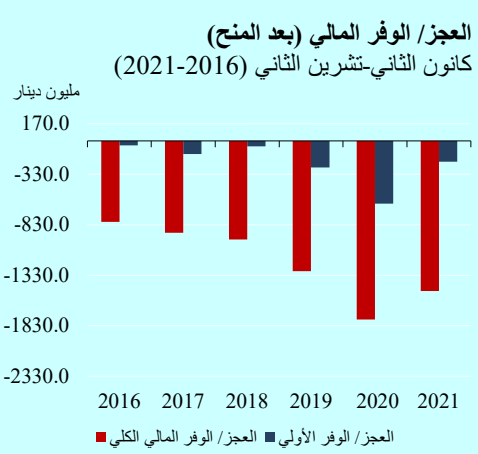

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 280.2 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، ليصل الى ما مقداره 1,487.4 مليون دينار (5.1% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,767.6 مليون دينار (6.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,071.3 مليون دينار (7.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,479.8 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 788.4 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 1,334.5 مليون دينار (4.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 204.5 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 622.3 مليون دينار (2.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

رصيد دين الحكومة

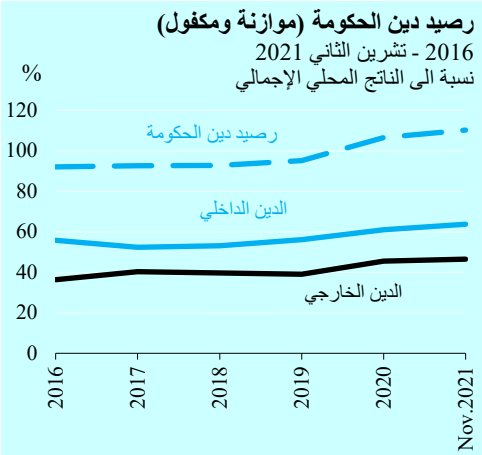

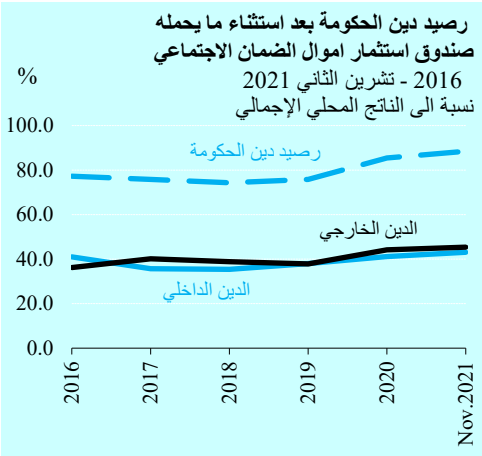

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,509.0 مليون دينار، ليصل إلى 20,442.7 مليون دينار (63.8% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,513.6 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 4.7 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2020، ليصلا إلى 18,008.3 مليون دينار و2,434.4 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,023.1 مليون دينار، ليبلغ 13,807.1 مليون دينار (43.1% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 811.8 مليون دينار، ليصل إلى 14,910.1 مليون دينار (46.5% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.1%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.9%، تلاه الدينار الكويتي (4.1%)، والين الياباني (3.7%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 825.3 مليون دينار، ليبلغ 14,540.5 مليون دينار (45.4% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2021 بمقدار 2,320.8 مليون دينار، ليصل إلى 35,352.8 مليون دينار (110.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,347.6 مليون دينار (88.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 27.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتبلغ 1,757.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,344.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 412.5 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

شباط

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، ورفع أسعار زيت الوقود ووقود الطائرات بأنواعه والاسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2022		معدل النمو %
		كانون الثاني	شباط	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	850	850	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,085	1,085	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,235	1,235	0.0
السولار	فلس/ لتر	615	615	0.0
الكاز	فلس/ لتر	615	615	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	417.2	459.6	10.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	484	548	13.2
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	489	553	13.1
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	504	568	12.7
الإسفلت	دينار/ طن	412.1	454.5	10.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/2/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
  - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
  - 20% من تاريخ 2025/1/1.
  - 15% من تاريخ 2027/1/1.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.

- استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.
- استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
  - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
  - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
  - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2021

كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2021.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2022/3/31.

تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2021.

تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2021.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2021.

- إقرار قانون ملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021، وقد تضمن منحة خارجية اضافية بقيمة 263.0 مليون دينار (منحة أمريكية) لتغطية كلف الإجراءات التحفيزية والتخفيفية التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث توزعت بواقع 78.5 مليون دينار لتغطية نفقات جارية، و184.5 مليون دينار لتغطية نفقات رأسمالية.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2021.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2021.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على عجائن الورق والكرتون المستخدمة في تصنيع الأطباق التي يوضع فيها البيض، والكرتون الذي يعاد تصنيعه أو تدويره ويستخدم لصناعة أطباق البيض، وأطباق البيض الكرتونية، لتصبح خاضعة لنسبة ضريبية مخفضة تبلغ 4%.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.
- أصدر رئيس الوزراء أمر دفاع يقضي بوضع حد أعلى لتكاليف أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان إدخالها لغايات تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتباراً من 2021/7/1 ولغاية 2021/12/31، على النحو التالي:

مصدر البضائع	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 20 قدم	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 40 قدم
شرق آسيا والشرق الأقصى	2,000	4,000
أوروبا	1,500	3,000
أمريكا	1,700	3,400

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأردنيين المشاركين في برنامج "أردننا جنة" من رسوم دخول المواقع الأثرية والسياحية حتى تاريخ 2021/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/12/31.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.
- إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية على الطرود البريدية المعدة للاستخدام الشخصي التي لا تزيد قيمتها عن 200 دينار، ورفع سقف قيمة الطرود الخاضعة للتخفيض بمقدار الضعف، لتصبح رسماً موحداً بنسبة 10% من القيمة، وبحد أدنى 5 دنانير، بدلاً من 5 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 50 دينار و10 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 100 دينار. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تبسيطية أخرى في مجال التجارة الالكترونية بهدف التسهيل على المواطنين وتشجيع قطاع اللوجستيات وشريحة الرياديين في مجال التجارة الالكترونية وتسريع عملية التخليص.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

كانون الأول

- التوقيع على أربع اتفاقيات منح تنموية مقدمة من الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي من خلال بنك الاعمار الالماني (KfW)، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 86 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والصرف الصحي والتعليم.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 70 مليون يورو مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك لتمويل مشروع زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية في وادي الأردن، وتوفير المياه للاستخدامات المتعددة كالمنزلية والصناعية، وتقليل فاقد المياه، وتوفير المياه الصالحة للشرب في عمان واربد.

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الايطالية، بقيمة 990 ألف يورو، وذلك لتنفيذ مشروع مبادرة الإنتاج والاستخدام المستدامين للموارد الزراعية الطبيعية في محافظة معان.
- التوقيع على اتفاقيتي منح ومساعدات تنموية مقدمتين من الحكومة الأمريكية، بقيمة 597 مليون دولار، وذلك كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الحكومية الأمريكية للحكومة الأردنية للعام 2021، والبالغة 1.2 مليار دولار.
- التوقيع على اتفاقية المرحلة الأولى من قرض ميسر بقيمة 50 مليون يورو مقدم من بنك الاعمار الالماني (KfW)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء المدارس الحكومية الجديدة، وذلك ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي الجديد للأعوام 2021 – 2023.

تشرين الثاني

- التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بموجبها قرض بقيمة 100 مليون دولار، لدعم الموازنة العامة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها المملكة ولتعزيز الحماية الاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 30 مليون يورو مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وذلك لبناء محطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الغباوي.
- التوقيع على اتفاقيتي مساعدات تنموية بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك في اطار مساندة جهود الحكومة التنموية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الطاقة، وكذلك دعم لخطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية في قطاع الصحة.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بقيمة 6.7 مليون دولار، وذلك لتطوير وتعزيز قطاع التعليم من خلال تأهيل وتحسين القدرات التعليمية للشباب.

تموز

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة إجمالية 853.8 مليون دولار، وذلك لدعم جهود الحكومة في مجال منظومة الحماية الاجتماعية وتنفيذ أجندة الاصلاحات الاقتصادية وإعادة التعافي للاقتصاد من خلال دعم البرامج التي تدعم

استمرارية فرص التشغيل وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ودعم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

- التوقيع على اتفاقيات منحة لتوفير لقاحات فيروس كورونا مقدمة من جمعية قطر الخيرية، بقيمة 10 مليون ريال، وذلك لدعم جهود الحكومة في توفير اللقاحات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين.
- التوقيع على أربع اتفاقيات مساعدات تنموية مقدمة من بنك الإعمار الألماني (KFW)، بقيمة 89 مليون يورو، منها 15 مليون يورو منح، و74 مليون يورو قروض ميسرة جداً، وذلك لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعي المياه والبيئة.

أيار

- التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، التي تأتي ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنموية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
  - 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
  - 185 مليون يورو قروض ميسره، يخصص منها 50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، و85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، و50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الأمنية في المناطق الحدودية.

كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظتي العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 بنسبة 41.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 666.6 مليون دينار، اما خلال الأحد عشـــر شـــهراً الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت الصـــادرات الكلية بنســبة 18.3% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصـــل الى 5,997.2 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 بنسبة 28.2% مقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2020 لتبلغ 1,430.6 مليون دينار، اما خلال الأحد عشـــر شـــهراً الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 24.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل الى 13,821.6 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شـــهد عجز الميزان التجاري (الصـــادرات الكلية مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 18.7% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 ليبلغ 764.0 مليون دينار، اما خلال الأحد عشـر شـهراً الأولى من عام 2021 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 29.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 7,824.4 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضـات السـفر خلال عام 2021 بنسـبة 89.9% لتبلغ 1,899.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2020. فيما ارتفعت مدفوعات السـفر خلال عام 2021 بنسـبة 131.6% لتصل الى 627.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2020.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2021 بنسـبة 1.0% مقارنة مع عام 2020 لتصـل إلى 2,412.1 مليون دينار.
- سـجل الحسـاب الجاري لميزان المدفوعات (متضـمناً المنح) عجزاً مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينـار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلـة من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 14.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع عجز نسـبته 11.0% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل مقداره 269.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقارنة مع تدفق مماثل بلغ قيمته 398.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2021 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,571.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,685.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 909.8 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 2,695.7 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 3,605.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 ليبلغ 19,268.6 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الثاني				
	2020	معدل النمو (%)	2021		معدل النمو (%)
	القيمة	2020/2019	القيمة		2021/2020
التجارة الخارجية	15,663.2	-8.2	19,268.6		23.0
الصادرات الكلية	5,069.9	-5.2	5,997.2		18.3
الصادرات الوطنية	4,537.2	-0.1	5,447.0		20.1
المعاد تصديره	532.7	-33.9	550.2		3.3
المستوردات	11,125.9	-11.1	13,821.6		24.2
الميزان التجاري	-6,056.0	-15.4	-7,824.4		29.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الثاني		
	2020	2021	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,085.3	1,460.3	34.6
الهند	510.1	789.0	54.7
السعودية	522.4	670.3	28.3
العراق	404.7	368.9	-8.8
الكويت	149.4	146.8	-1.7
الامارات	160.7	144.5	-10.1
إندونيسيا	82.3	113.9	38.4
المستوردات			
السعوديه	1,371.5	2,066.7	50.7
الصين	1,743.9	1,983.4	13.7
الامارات	412.3	890.8	116.1
الولايات المتحدة الأمريكية	871.7	868.0	-0.4
ألمانيا	464.0	493.1	6.3
مصر	387.1	465.0	20.1
تركيا	356.1	450.7	26.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشـر شـهراً الأولى من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 18.3% لتصل إلى 5,997.2 مليون دينـار. وجـاء ذلـك نتيجـة لارتفـاع الصـــادرات الوطنية بمقدار 909.8 مليون دينـار (20.1%) لتصـــل 5,447.0 مليون دينار، وارتفاع السـلع المعاد تصـديرها بمقدار 17.5 مليون دينار (3.3%) لتصـل إلى 550.2 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنية خلال الأحد عشـر شـهراً الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفـاع الصـــادرات من حـامض الفوسـفوريك بمقدار 221.8 مليون دينـار (135.6%)، لتصـــل إلى 385.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسـواق كل من الهند وتركيا على مـا نسـبتـه 94.9% من إجمـالي صـــادرات المملكـة من هـذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,537.2**	**5,447.0**	**20.1**
الملابس	**1,048.4**	**1,186.4**	**13.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	924.3	1,015.2	9.8
البوتاس	**350.8**	**445.5**	**27.0**
الهند	87.1	82.3	-5.5
إندونيسيا	22.5	51.4	128.4
مصر	28.6	48.8	70.6
الصين	91.7	48.0	-47.7
الاسمدة	**230.2**	**392.9**	**70.7**
الولايات المتحدة الامريكية	7.1	234.4	-
الهند	126.8	66.4	-47.6
تركيا	18.7	25.4	35.8
حامض الفوسفوريك	**163.6**	**385.4**	**135.6**
الهند	139.9	347.0	148.0
تركيا	0.0	18.8	-
منتجات دوائية وصيدلية	**372.0**	**366.4**	**-1.5**
السعودية	82.9	76.1	-8.2
العراق	65.4	65.9	0.8
الجزائر	39.7	34.8	-12.3
الولايات المتحدة الأمريكية	46.7	29.4	-37.0
الفوسفات	**222.2**	**321.2**	**44.6**
الهند	144.8	230.9	59.5
إندونيسيا	59.3	61.0	2.9
البرازيل	9.2	20.5	122.8
الفواكة والمكسرات	**98.1**	**186.7**	**90.3**
السعودية	27.6	62.9	127.9
العراق	25.3	27.2	7.5
الكويت	10.7	20.1	87.9
قطر	3.8	16.1	323.7
الامارات	7.6	14.1	85.5
الخضروات	**166.6**	**161.6**	**-3.0**
السعودية	48.1	48.1	0.0
الكويت	37.1	35.3	-4.9
الامارات	18.5	17.5	-5.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

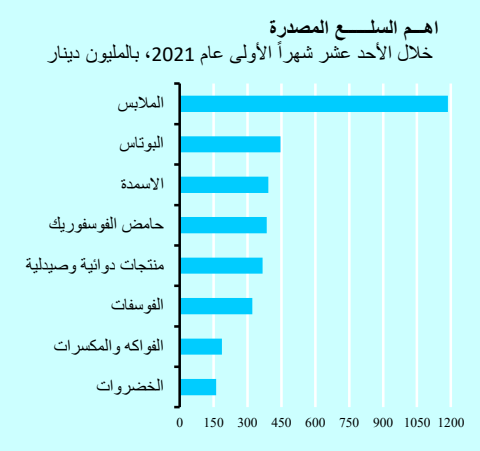

- ارتفاع الصـــادرات من الاســمدة بمقـدار 162.7 مليـون دينـار (70.7%) لتصـــل إلى 392.9 مليون دينـار، وقـد اســتحوذت أســواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا على ما نســبتــه 83.0% من إجمـالي صـــادرات المملكـة من هـذه السلعة.

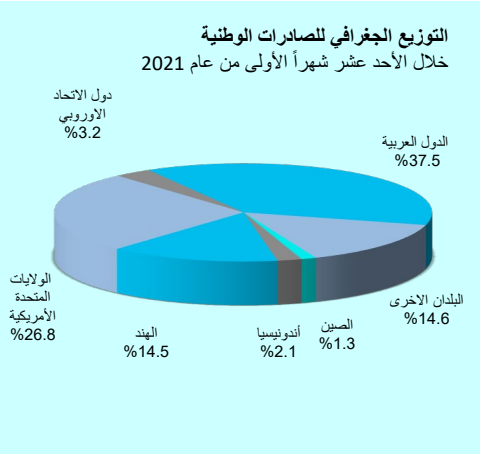

- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقـدار 138.0 مليـون دينـار (13.2%) لتصـــل إلى 1,186.4 مليون دينـار. وقـد اســتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على مـا نســبتـه 85.6% من إجمـالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصـادرات من الفوسفات بمقـدار 99.0 مليـون دينـار (44.6%) لتصـــل إلى 321.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 97.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصـــادرات من البوتاس بمقدار 94.7 مليون دينار (27.0%) لتصـــل إلى 445.5 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وإندونيسيا ومصر والصين على ما نسبته 51.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصـــادرات من "الفواكه والمكســرات" بمقدار 88.6 مليون دينار (90.3%) لتصـــل إلى 186.7 مليون دينار. وقد اســتحوذت أســواق كل من الســعودية والعراق والكويت وقطر والامارات على ما نسبته 75.2% من إجمالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.

مستوى التصنيف: عام

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والأسمدة وحامض الفوسفوريك و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات و"الفواكه والمكسرات" والخضروات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 على ما نسبته 63.3% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والكويت والامارات وإندونيسيا على ما نسبته 67.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقارنة مع 64.2% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بنسبة 24.2% لتصل إلى 13,821.6 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 11.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

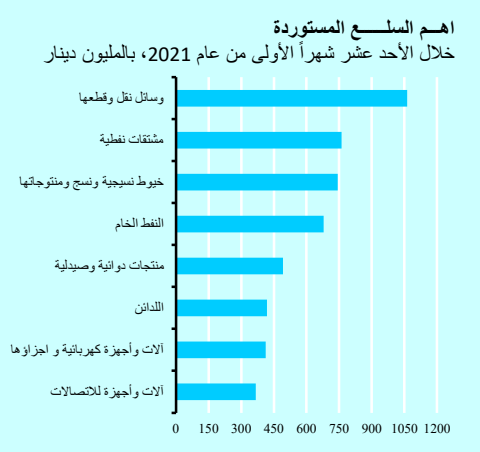

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 297.3 مليون دينار، (78.0%)، لتصل إلى 678.4 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 260.1 مليون دينار (51.9%) لتصل الى 761.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والامارات ما نسبته 83.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 153.6 مليون دينار (16.9%)، لتصل إلى 1,063.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ما نسبته 64.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 148.4 مليون دينار، (24.9%)، لتصل الى 744.1 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**11,125.9**	**13,821.6**	**24.2**
وسائل نقل وقطعها	**909.4**	**1,063.0**	**16.9**
كوريا الجنوبية	155.2	206.6	33.1
الولايات المتحدة الأمريكية	217.3	193.3	-11.0
اليابان	133.1	156.7	17.7
ألمانيا	114.9	133.8	16.4
مشتقات نفطية	**501.3**	**761.4**	**51.9**
السعودية	343.8	465.0	35.3
الامارات	43.2	169.8	293.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**595.7**	**744.1**	**24.9**
الصين	283.1	353.4	24.8
تايوان	113.7	146.9	29.2
تركيا	47.9	72.8	52.0
النفط الخام	**381.1**	**678.4**	**78.0**
السعودية	339.7	638.2	87.9
العراق	41.4	40.2	-2.9
منتجات دوائية وصيدلية	**437.0**	**491.5**	**12.5**
ألمانيا	61.8	68.8	11.3
الولايات المتحدة الامريكية	45.7	45.8	0.2
بلجيكا	16.6	45.4	173.5
اللدائن	**312.9**	**418.7**	**33.8**
السعودية	150.9	232.5	54.1
الصين	28.0	40.1	43.2
الامارات	21.8	28.5	30.7
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**325.8**	**412.8**	**26.7**
الصين	116.8	161.5	38.3
تركيا	16.4	28.7	75.0
الولايات المتحدة الأمريكية	16.4	26.0	58.5
آلات وأجهزة للاتصالات	**369.3**	**366.5**	**-0.8**
الصين	276.4	260.1	-5.9
فيتنام	46.0	51.4	11.7
الهند	11.5	16.3	41.7

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 105.8 مليون دينار، (33.8%)، لتصل إلى 418.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 71.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

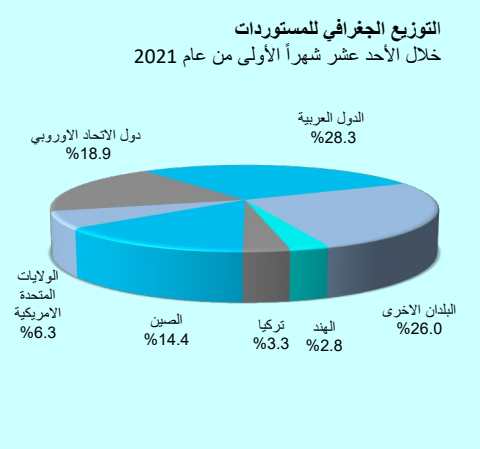

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 87.0 مليون دينار، (26.7%)، لتصل إلى 412.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 52.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و" آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 35.7% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، مقارنة مع ما نسبته 34.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والامارات والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومصر وتركيا خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 على ما نسبته 52.2% من إجمالي المستوردات مقابل 50.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 27.9 مليون دينار (70.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 67.7 مليون دينار، اما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 17.5 مليون دينار او ما نسبته 3.3% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتبلغ 550.2 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 120.2 مليون دينار (18.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 764.0 مليون دينار، اما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بمقدار 1,768.4 مليون دينار او ما نسبته 29.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 7,824.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2021 بمقدار 22.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 2,412.1 مليون دينار.

السفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 89.9% لتبلغ 1,899.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2020.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 131.6% لتصل الى 627.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2020.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 إلى ما يلي:

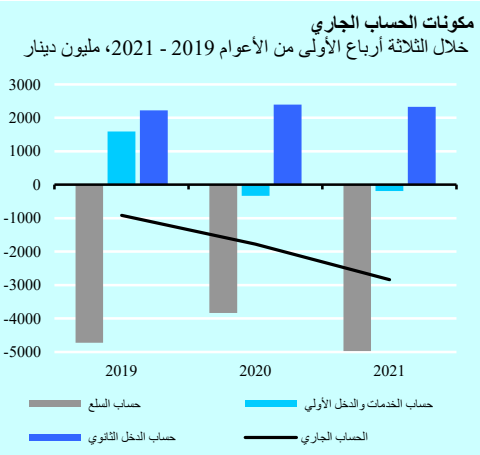

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,482.5 مليون دينار (14.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 2,496.1 مليون دينار (11.0% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,136.8 مليون دينار (29.6%) ليصل إلى 4,975.0 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,838.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020.
  - تسجيل حساب الخدمات لعجز مقداره 49.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 275.3 مليون دينار.
  - ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليبلغ 140.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 55.6 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 287.9 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 207.6 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 4.7 مليون دينار ليصل إلى 147.3 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 63.7 مليون دينار ليصل إلى 2,329.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,393.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 73.6 مليون دينار، ليبلغ 647.0 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 9.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,682.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 12.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الفترة المقابلة من عام 2020 والذي بلغ في حينها 12.9 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 772.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,645.3 خلال الفترة المقابلة من عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 269.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 398.9 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 115.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,191.5 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,615.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,535.7 مليون دينار.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 988.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,468.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,571.6 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,685.0 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 720.7 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 20,993.8 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 680.9 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 36.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 1,607.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 55,565.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصـــيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصـــرفي بمقدار 384.8 مليون دينار (3.7%) لتصـــل الى 10,841.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 538.9 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 154.1 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 344.3 مليون دينار (1.3%)، ليبلغ 26,293.1 مليون دينار.
- ارتفاع الرصـيد القائم لتخصـيص وحدات السـحب الخاصـة للأردن بمقدار 326.5 مليون دينار (197.3%) ليصل إلى 492.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصـيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 317.0 مليون دينار (5.5%) لتبلغ 6,052.8 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 119.5 مليون دينار (16.2%) ليصل إلى 856.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصـــيد الائتمان التجاري بمقدار 77.8 مليون دينار (12.4%) ليصـــل إلى 704.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصـيد قروض البنوك قصـيرة الأجل بمقدار 63.3 مليون دينار (15.2%) ليصل الى 480.4 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 140.9 مليون دينار(2.0%) لتبلغ 7,061.7 مليون دينار.